

Distr.: General
28 September 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم مرة أخرى فيما يتعلق بإعلانات إسرائيل الاستفزازية والمستمرة بشأن خطط بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك مباشر وخطير للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وفي تحد سافر للمجتمع الدولي.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية مختلفة بأن ما يسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية تستعد للمضي قدما في غضون الأسابيع المقبلة في خطط بناء ما يصل إلى ٢٠٠٠ وحدة استيطانية غير قانونية جديدة عبر الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يزيد من ترسيخ نظامها الاستعماري غير القانوني معنة بذلك في إضعاف إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وفي اليوم نفسه، قدم نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أكد فيه من جديد أن "إسرائيل لم توقف جميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو احترمت جميع التزاماتها القانونية المترتبة عليها في هذا الصدد احتراماً كاملاً، على نحو ما دعا إليه القرار". وذكر كذلك أنه "منذ ٢٠ حزيران/يونيه، استمرت أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية بمستويات مرتفعة وبوتيرة ثابتة خلال هذا العام"، وأن "الأنشطة، خلال هذه الفترة، تركزت في المقام الأول في القدس الشرقية المحتلة، حيث جرى تقديم خطط لما يزيد عن ٢٣٠٠ وحدة سكنية في شهر تموز/يوليه، مما يشكل زيادة قدرها ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦ بأكمله".



وكان قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) واضحا بشكل لا لبس فيه في التأكيد من جديد على أن "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل". وعلى الرغم من ذلك، وأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) كرر أيضا "مطالبة إسرائيل بأن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً"، فلا تزال إسرائيل، بالقول والفعل، تبدي ازدراءً متعمداً للمجلس، وترفض بشكل سافر النداءات لوقف أعمالها غير القانونية واتخاذ خطوات لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين.

وعلاوة على ذلك، وكجزء من حملة الاستعمار الاستيطاني غير المشروعة هذه، تواصل إسرائيل أيضا فرض تدابير العقاب الجماعي على جميع السكان الفلسطينيين الراضحين تحت نير احتلالها العسكري الذي دام نصف قرن. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تستمر عمليات الطرد من المنازل وهدمها، مما أدى إلى التشريد القسري لمئات المدنيين، بمن فيهم الأطفال، مع ما يترتب على ذلك من آثار إنسانية خطيرة. وفي رسالتنا المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧ (A/ES-10/760-S/2017/704)، ناشدنا المجتمع الدولي التعبئة لوقف طرد عائلة شماسنة من منزلها، الذي كانت تقيم فيه في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٤. ولسوء الحظ، لم تلق تلك النداءات آذانا صاغية، وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تم ترحيل العائلة التي تتكون من ثمانية أفراد، بمن فيهم الجد المقعد أيوب البالغ من العمر ٨٤ عاما، والجددة فهمية البالغة من العمر ٧٥ عاما قسرا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية. وكما ذكر السيد ملادينوف، فإن منزل عائلة شماسنة يقع في جزء من الحي الذي جرى فيه الترويج لعدة خطط استيطانية من بين الخطط التي جرى الترويج لها في تموز/يوليه، مما أدى كذلك إلى كشف المخططات التي تنم عن سخرية وراء هذه الأعمال غير القانونية وغير الإنسانية.

وتعكس محنة عائلة شماسنة بشكل مأساوي المحنة التي عانت منها آلاف الأسر الفلسطينية على مدى عقود من تجريد إسرائيل السكان المدنيين الفلسطينيين من الملكية وتشريدهم بصورة منهجية. وكان من المقرر أن يعود الصبي نزار، أحد أفراد الأسرة ويبلغ من العمر ١٥ سنة إلى مدرسته لأول أيام الدراسة في يوم ترحيل أسرته. وفي حوالي الساعة ٥:٣٠ صباحا أغار عدد كبير من القوات الإسرائيلية على حي الشيخ جراح. وذكر نزار الذي أصيب بالصدمة للصحفيين والناشطين في المجتمع المدني الذين كانوا يشهدون هذه المأساة: "لقد أخذوا كل شيء: حقيقتي المدرسية، وملابستنا، وبطاقة هوية جدي"، و "من المفجع أن يُلقى بك في الشارع دون أن تكون قادرا على الدفاع عن نفسك". وعلاوة على ذلك، وكما ذكر السيد كريستوفر غنيس، المتحدث باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "إن أفراد عائلة شماسنة هم من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين منذ أمد بعيد في القدس الشرقية، وهي أراضي محتلة تتأثر بالتوسع الاستيطاني المستمر الذي يتناقض مع القانون الدولي... ومن دواعي القلق البالغ أن يخضع اللاجئون الفلسطينيون الذين تعرضوا بالفعل لعمليات تشريد متعددة لإهانات من النوع الذي توقعهم فيه عمليات الإخلاء القسري".

وإلى جانب الإخلاء القسري لعائلة شماسنة، نقل السيد ملادينوف في التقرير إلى مجلس الأمن أنه "يجري تنفيذ إجراءات إخلاء في حق ما يناهز ١٨٠ أسرة فلسطينية في القدس الشرقية، يسكن ٦٠ منها

في حي الشيخ جراح“. وبينما ندعو إلى تحقيق العدالة الفورية لعائلة شماسنة من حيث السماح لهم بالعودة إلى منزل الأسرة وتعويضهم عن المعاناة البدنية والصدمات النفسية والعاطفية الناتجة عن قيام هذا الاحتلال العسكري الوحشي بطردهم قسرا وبدون وجه حق وإخلائهم من منزلهم وتشريدهم، فإننا نناشد المجتمع الدولي أيضا أن يتصرف بشكل جماعي لإجبار إسرائيل على وقف هذه الأعمال غير المشروعة والحيلولة دون أن تعاني أي من الأسر الـ ١٨٠ الأخرى التي تواجه الإخلاء القسري من نفس مصير أسرة شماسنة.

وينظر الشعب الفلسطيني إلى استمرار عمليات الإخلاء وهدم منازل وممتلكات الفلسطينيين كدليل آخر على سوء نوايا هذا الاحتلال الاستعماري الأجنبي ورفض حكومة إسرائيل التام للحل القائم على وجود دولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام، في تحد لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإجماع الدولي في هذا الصدد. وعلى النحو المبين في وثائق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فمنذ بداية عام ٢٠١٧ وحده، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٣٤٤ من المنازل والممتلكات الفلسطينية، ثلثها في القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى تشريد نحو ٥٠٠ فلسطيني. وفي الوقت نفسه، واصلت السلطة القائمة بالاحتلال في الفترة الأخيرة مهاجمة حق الشعب الفلسطيني في التعليم عن طريق هدم أو مصادرة ثلاثة مرافق تعليمية، يدرس فيها ١٧٥ طفلا، متذرعة بادعاء وهمي هو ”عدم الحصول على تصاريح البناء“، بينما يعلم الجميع أن من قبيل المستحيل حصول الفلسطينيين على تصاريح من إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، يواصل المستوطنون الإسرائيليون، الذين يحاكون أعمال قوات الاحتلال الإسرائيلية، مضايقتهم الأسر الفلسطينية وطردهم بالقوة. وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى الحادثة الفظيعة التي وقعت في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٧، في مدينة الخليل، حيث استولت ١٥ أسرة من المستوطنين الإسرائيليين بشكل غير قانوني على منزل أبو رجب، رغم الإجراءات القانونية الجارية بشأن ملكيته. وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، أبلغت الحكومة الإسرائيلية، ما يسمى محكمة العدل العليا بأنها ستطرد المستوطنين خلال أسبوع واحد، ولكن، وكما ذكر المنسق الخاص ”تم تأجيل ذلك الإجراء، بمقتضى أمر قضائي مؤقت صادر عن المحكمة“. وترد في هذه الرسالة تفاصيل تتعلق بعدد من الانتهاكات المذكورة أعلاه والعديد من الجرائم الأخرى التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في قطاع غزة المحاصر، حيث لا يزال شعبنا يعاني معاناة هائلة نتيجة الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ عشر سنوات.

إن استمرار هذه الانتهاكات والجرائم والإفلات التام من العقاب من جانب إسرائيل يستلزم عملا جماعيا ومسؤولا؛ والصمت، سيستغل فقط من جانب السلطة القائمة بالاحتلال لمواصلة خططها الاستعمارية التوسعية. ويجب أن تكون هناك إدانة قاطعة لجميع أعمال الاستفزاز والتحرير الإسرائيلية وتكرار المطالبة بوضوح بالوقف التام لأنشطة الاستيطان وجميع الانتهاكات الأخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب على وجه الاستعجال بامتنال إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ومع جميع القرارات ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأن يكون مستعدا للعمل على محاسبتها في حال استمرار عدم الامتنال. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، لا يمكن أن تظل قرارات مجلس الأمن مجرد حبر على ورق، بل يجب احترامها وهذا واجب ملقى على كل دولة، بدون استثناء. ولا يمكن التعامل مع ازدراء المجلس باستخفاف أو تجاهل، لأن ذلك يخاطر بمزيد من تقويض فرص السلام والنظام القانوني الدولي.

وفي هذا الصدد، وعلى نحو ما أكد عليه الرئيس محمود عباس أمام المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، فإن حل الدولتين في خطر. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما

تدمره إسرائيل، بإطالة أمد هذا الصراع وعرقلة التوصل إلى حل سلمي. وكما قال الرئيس "فلا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذا الخطر الذي يستهدف وجودنا الوطني والسياسي والاجتماعي على أرضنا، ويتهدد السلام والأمن في منطقتنا والعالم. وقد نجد أنفسنا مضطرين إلى اتخاذ خطوات، أو البحث في حلول بديلة لكي نحافظ على وجودنا الوطني، وفي ذات الوقت نُبقي الآفاق مفتوحة لتحقيق السلام والأمن". وواصل قائلاً إن:

"خيارنا هو خيار الدولتين على حدود ١٩٦٧.... ولكن إذا تم تدمير خيار الدولتين وترسيخ وتعميق مبدأ الدولة الواحدة بنظامين (أبرتهيد) من خلال فرض الأمر الواقع الاحتلالي، وهو ما يرفضه شعبنا والمجتمع الدولي، وسيكون مصيره الفشل، فلن يكون أمامكم وأمامنا إلا النضال والمطالبة بحقوق كاملة ومتساوية لجميع سكان فلسطين التاريخية. إن هذا ليس تهديداً، وإنما تحذير من النتائج المترتبة على استمرار الحكومة الإسرائيلية في تقويض مبدأ حل الدولتين".

إن مفترق الطرق أمامنا واضح؛ ويجب على المجتمع الدولي أن يختار بين السعي لتحقيق السلام والعدالة أو استمرار الإفلات من العقاب الذي يسمح بمزيد من تحركات إسرائيلية أحادية الجانب وغير شرعية لن تؤدي إلا إلى زيادة زعزعة الاستقرار وإطالة أمد الصراع. لقد تأخر العالم طويلاً في الوقوف في وجه السلطة القائمة بالاحتلال والمطالبة بإنهاء هذا الاحتلال الذي استمر نصف قرن والتجاهل الصارخ للقانون الدولي.

ويجب أن يتمكن الشعب الفلسطيني في النهاية من العيش كشعب حر، دون احتلال، في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وهنا، نذكر بما قاله الأمين العام في زيارته الأخيرة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، "إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل مكتوف الأيدي ويسمح بتدهور الحالة. فلدينا دور ومسؤولية تجاه دعم الطرفين في حل هذا الصراع". وصرح المنسق الخاص بأنه "بالتوافق مع تلك المسؤولية، يأتي الالتزام بالقيام بما هو ضروري لإرساء مستقبل سلمي ومزدهر وآمن للفلسطينيين والإسرائيليين وللمنطقة بأسرها". ونحث على بذل جهود فورية متضافرة لبلوغ هذه الغاية.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦١٨ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧ (A/ES-10/760-S/2017/704) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة